

وزيرة التخطيط أشارت إلى تأسيس شركات متخصصة للخدمات العالمية مع تقنين الاستقدام المباشر للعمالة المنزلية عن طريق المواطنين

الصباح لـ «الأنباء»: 3 آليات لمعالجة خلل التركيبة السكانية وتقليل الاحتياج إلى مزيد من العمالة الوافدة

اعتبرت وزيرة الشؤون ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصباح أن رفع مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من 24.8% خلال سنة الأساس 2013/2014 إلى 34% خلال الخطة الإنمائية الثانية (2016/2015 - 2020/2019) جاء نتيجة لتعبئة موارد الاستثمار في هذا القطاع وتفعيل حزمة من السياسات ذات الأهمية البالغة في الخطة التنموية وليس من باب الطموح المبالغ فيه والذي يصعب تحقيقه. وقالت الصباح في حوار مع «الأنباء» أن الخطة التنموية تشجع الأنشطة الاقتصادية كثيفة الاستخدام لرأس المال والتوسع في المشروعات التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة. بما يزيد من الإنتاجية ويقلل من الاحتياج إلى مزيد من قوة العمل الوافدة غير الماهرة والسماح بتسجيل العمالة في القطاع الخاص على كفاية المشروع. وبمده لا تتجاوز فترة تنفيذها. وأضافت أن كل مواطن في الدولة ما هو إلا جزء من الثروة البشرية التي يجب مواصلة تنميتها واستثمارها في أن واحد وهذا ما يقوم عليه جزء كبير من الخطة التنموية. والى تفاصيل الحوار:

كبت: رندى مرعي

تشجيع الأنشطة الكثيفة الاستخدام لرأس المال ومشروعات التكنولوجيا المتقدمة لتقليل الاحتياج إلى العمالة الوافدة غير الماهرة لا تناقض بين تركيز خطة التنمية على الصناعات البتروكيمياوية والتحويلية وتحويل الكويت إلى مركز مالي إقليمي



المشروعات المستمرة وتحديد مراحل المشروع، مما يؤدي إلى موازنة أقرب للواقع ولتلك تزيد سرعة الإنجاز.

تشهدون دائما على أهمية تطوير العنصر البشري فكيف تم ذلك برأيكم خلال السنوات التنموية التي مرت بها البلاد مؤخرًا؟

● خلال السنوات التنموية التي مرت بها البلاد مؤخرًا حققت الكويت تحسنا ملحوظا في ترتيبها بـ 10 مراتب في مؤشر تدريب العاملين أثناء الخدمة، (من ضمن مكون مؤشر التنافسية العالمي عام 2012/2013)، نتيجة للجهد المبذول في هذا المجال من كل الجهات المعنية، فعلى سبيل المثال تسعى الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب إلى الارتقاء بمستوى الأداء لدى العاملين بمختلف مؤسسات الدولة، من خلال برامج التدريب أثناء الخدمة التي ينظمها مركز ابن الهيثم للتدريب، هذا بخلاف المؤسسات الأخرى العديدة والتي تساهم في القيام بمسؤوليات تدريب الكوادر الوطنية بالدولة، ومنها ديوان الخدمة المدنية، ووزارة التربية، وجامعة الكويت، فهي تعد رافدا أساسيا من روافد التدريب والتنمية في الدولة، ومعهد الكويت للأبحاث العلمية الذي يتطلع إلى الارتقاء بمستوى القوى العاملة الوطنية، وبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التقني للدولة الذي يهدف إلى تنمية العمالة الوطنية، وتوجيهها نحو العمل بالجهات غير الحكومية، ودعم المبادرات والمشروعات الصغيرة بما يتسق مع الأهداف التنموية للدولة، والمعهد العربي للتخطيط الذي يسعى لتدريب الكوادر البشرية التخطيطية، كما ارتفع عدد البعثات الداخلية الإثنائية الثانية 2015/2016 - 2019/2020 وهو تنمية الإنسان واستدامة الاقتصاد، لأن كل مواطن في الدولة ما هو إلا جزء من الثروة البشرية التي يجب مواصلة تنميتها واستثمارها في آن واحد.

الحكومية، كوزارة الكهرباء والماء، ووزارة النفط، ووزارة التجارة والصناعة وغيرهم لوضع مقترح بتعديل تعرفه الكهرباء والماء، وإعادة تسعير المشتقات النفطية (الجازولين) - وقود الطائرات) في السوق المحلي، للحد من الهدر في الاستهلاك وترشيد الدعم، وإقتصار الدعم للمستحقين فقط من المواطنين، ومحاربة الهدر في الإنفاق المالي العام للدولة وهناك دراسة يقوم بها معهد الأبحاث بخصوص هذا الموضوع.

لا بد من الإشارة إلى جهود الأمانة في وضع الخطط التنموية، ولكن الخطة الأخيرة جاءت قبل وضع الميزانية، فكيف كان تأثيرها على الميزانية؟

● تكمن جهود الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في إعداد الخطة السنوية 2016/2017 بالكتاب تخطيطية متطورة عن سابقتها الحكومية المختلفة. وبكفاءة وسرعة حتى أصبحت الخطة السنوية سابقة الميزانية، وهي سابقة تاريخية حيث أوفت الحكومة بوعدها بأن تسبق الخطة إعداد الميزانية، وبجهود كل العاملين بالأمانة والجهات الحكومية المختلفة.

وهذا لا يقلل من متانة التنسيق بين مختلف الأجهزة الحكومية أو عدم احترام الإجراءات المؤسسية، ويشترك إعداد خطة التنمية مع ضبط موازنة الدولة لكل سنة مالية في الربط بين مشروعات الخطة بحسب الجهات الحكومية من ناحية وميزانية الوزارات والمحقة والميزانيات المستقلة من ناحية أخرى ولا علاقة لهذا الربط بباقي أيونات موازنة الدولة. خلال اجتماعات ثلاثية بين الوزارات الحكومية والميزانيات المستقلة من جهة واحدة، وخلاصة القول في تحديد مدى تأثير الخطة السنوية 2016/2017 على موازنة الدولة بيانات مشروعات الخطة، خاصة

مصدر للإيرادات الحكومية. وهذا يعني أن تحويل الكويت إلى مركز مالي إقليمي والتركيز على الصناعات البتروكيمياوية والتحويلية يذهب في الاتجاه نفسه ويشد بعضه البعض. ومن مقومات تحويل الكويت إلى مركز مالي إقليمي توافر المواهب المحلية المتعلمة والمؤهلة جيدا وتطوير أسواق المال، حيث تسعى إلى توفير بيئة استثمارية مواتية جاذبة للاستثمارات الخارجية وتوطين الاستثمارات المحلية. هذا ويعد تطوير أداء القطاع النفطي وزيادة علاقاته التشاركية في الاقتصاد الوطني وتفعيل دور القطاع الصناعي وخاصة الصناعات البتروكيمياوية والتكنولوجية ذات القيمة المضافة المرتفعة من المقومات العامة لعملية التنوع وتحقيق الكفاءة في توزيع الموارد والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. في توزيع الموارد والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. واحتياجات السوق المحلية والتصدير من المنتجات البترولية وإشراك القطاع الخاص في بعض الأنشطة النفطية ورفع القدرات في مجال البحث العلمي المرتبط بالصناعات النفطية ورفع كفاءة أسطول النقل البحري وزيادة عدد ناقلاته من أبرز السياسات لتطوير قطاع النفط في الخطة الإنمائية الثانية (2015/2016 - 2019/2020).

تحدثت الخطة عن التحويل من الأسعار إلى الدعم النقدي، متى يمكن أن يبدأ تطبيق ذلك؟ وما أثر ذلك على أسعار الوقود والماء والكهرباء؟

● التحول من الدعم العيني للأسعار إلى الدعم النقدي هو هدف أصيل من ضمن أهداف المالية العامة للدولة بالخطة الإنمائية الثانية 2015/2016 - 2019/2020، جاء ليتسق مع قرار مجلس الوزراء رقم (1349) المتخذ باجتماعه رقم (53-2013) المنعقد بتاريخ 2013/10/21 القاضي بالموافقة على تشكيل لجنة لإعادة دراسة مختلف أنواع الدعم، التي تقدمها الدولة برئاسة وزارة المالية وعضوية بعض الجهات

القطاع الخاص له الحق في استخدام كل العمالة اللازمة له لتنفيذ المشروعات التنموية الخاصة به، وواقع التركيبة السكانية هو انعكاس لتزايد اعتماد سوق العمل (خاصة في القطاع الخاص) على العمالة الوافدة، وتسعى الخطة الإنمائية 2015/2016 - 2019/2020 لإعادة التوازن لصالح المكون الوطني في التركيبة السكانية من خلال عدة آليات وإجراءات تتمثل في تحديد معدل نمو السكان الوافدين بنسبة أقل من معدل نمو الكويتيين، مع مراعاة احتياجات المشروعات التنموية من العمالة، ووضع حد أقصى لفترات إقامة العمالة الوافدة، على أن تزداد فترتها الإقامة حسب المستوى التعليمي ومدى الحاجة لتخصصات معينة، وتخفيض العمالة الهامشية وغير المؤهلة، ووضع قيود على استخدام العمالة المنزلية، ومعالجة قضية الاتجار بالإقامات للحد من دخول العمالة الهامشية، من خلال تشديد الإجراءات والرقابة ومحاسبة المخورطين في هذه القضايا، بالإضافة إلى تشديد الإجراءات المتعلقة بتقدير العمالة اللازمة للشركات والمشروعات.

تحدثت الخطة عن التركيز على الصناعات البتروكيمياوية والتحويلية، ومن جهة أخرى تحدثت عن تحويل الكويت إلى مركز مالي إقليمي، لا يبدو أن هناك الكثير من مقوماته، ألا يبدو أن الخطة تذهب في اتجاهين متناقضين؟

● تحويل الكويت إلى مركز مالي وإقليمي وتطوير الصناعات البتروكيمياوية والتحويلية لا يسيران في اتجاهين متناقضين وذلك لأن زيادة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي باعتباره قاطرة النمو لا يعني تهيمش قطاع النفط والصناعات البتروكيمياوية والتحويلية أو تقليل الاعتماد عليها مستقبلا كونها لاتزال تمثل عصب الاقتصاد الكويتي وأول



وزيرة الشؤون هند الصباح تتحدث للزميلة رندى مرعي

السكانية، تركزت الخطة لمواجهة هذا الخلل، بتشجيع الأنشطة الاقتصادية كثيفة الاستخدام لرأس المال والتوسع في المشروعات التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة، بما يزيد من الإنتاجية ويقلل من الاحتياج إلى مزيد من قوة العمل الوافدة غير الماهرة، وكذلك إجراء بعض الإصلاحات المرتبطة بسوق العمل يتمثل بعضها في تفعيل منظومة المؤهلات المهنية الكويتية على العاملين قبل دخولهم الكويت، للحد من دخول العمالة الماهرة، والسماح بتسجيل العمالة في القطاع الخاص على كفاية المشروع، وبمده لا تتجاوز فترتها تنفيذها ولا يجوز تحويلها أثناء عمل المشروع، وكذلك تأسيس شركات متخصصة في تقديم الخدمات المنزلية والعائلية، مع تقنين الاستقدام المباشر للعمالة المنزلية عن طريق المواطنين.

السياسات التي رأيناها خلال السنوات الماضية في التشدد بإغلاق البلد في وجه الوافدين الجدد، واشترط اختصاصات مهنية معينة، عانى منها القطاع الخاص بشدة، وانعكست سلبا على المشاريع بسبب صعوبة استخراج التأشيرات. ليس هذا مثلا على التناقض الداخلي في الرؤية التنموية؟

● لا يوجد أي تناقض في الرؤية التنموية، حيث أن

الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وكل الجهات الحكومية المعنية ومنظمات المجتمع المدني ومشاركة من اللجان للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، كما تم تحديد المتطلبات التشغيلية والمؤسسية اللازمة لإنجاز سياسات الخطة الإنمائية ومستهدفاتها وتصنيف هذه المتطلبات. ومن خلال عقد الاجتماعات مع الجهات المشاركة بالخطة تم تحديد أهم المشروعات ذات الأولوية التنموية لإدراجها بالخطة.

يرى البعض أن أهداف خطة التنمية غير متجانسة، بل هي متناقضة أحيانا ولا تتفق مع طبيعة المشاريع التي تتضمنها. مثلا كيف يمكن الجمع بين خفض نسبة الوافدين في التركيبة السكانية وإطلاق مشاريع بمليارات الدنانير في القطاع النفطي وسواه وإطلاق الاستثمار الأجنبي؟

● لا يوجد تعارض بين الأهداف المطلوب تحقيقها كما كان هناك حاجة للتخطيط، وإطلاق مشاريع بمليارات الدنانير في القطاع النفطي وسواه، وإطلاق الاستثمار الأجنبي المباشر، ضروري لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتوزيع القاعدة الإنتاجية وزيادة الدخل القومي للدولة، ولتحجب تعارض ذلك مع هدف خفض نسبة الوافدين في التركيبة

زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد إلى 34% ليست طموحا مبالغا فيه

وضع حد أقصى لفترات إقامة العمالة الوافدة على أن تزداد حسب المستوى التعليمي ومدى الحاجة إلى تخصصات معينة

التحول من الدعم العيني للأسعار إلى الدعم النقدي هدف أصيل من أهداف الخطة الإنمائية الثانية

كان واضحا أن تنفيذ الخطة التنموية السابقة ظل قاصرا جدا عن الأهداف والمؤشرات القياسية، كيف ستلا فون الوقوع في القصور نفسه عند تطبيق الخطة الجديدة؟

● إعداد وتنفيذ الخطة الإنمائية السابقة (2010/2011 - 2013/2014) تأسس للانطلاق نحو تحقيق رؤية الكويت، وظهرت النتائج العديدة من التحديات في مختلف المجالات، والقصور في تحقيق الأهداف والمؤشرات القياسية المنشودة، ولكن أعدت الخطة الإنمائية (2015/2016 - 2019/2020) نحو تحقيق الرؤية تحت شعار «تنمية الإنسان واستدامة الاقتصاد»، وفي ضوء ذلك تبنت الخطة الإنمائية مسارين متوازين لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة، المسار الأول هو مواجهة التحديات والإختلالات الراهنة للدولة، بينما المسار الثاني يعني بتأصيل عمليات التحول لتحقيق رؤية الكويت 2035، كما تضمنت الخطة الإنمائية إطارا منهجيا متكاملا لنظام متابعة مشروعات الخطط السنوية ماليا، وإداريا، وميدانيا، بما يسهل التفاعل مع الجهات الحكومية، ويسبي إلى تسريع الخطوات العلاجية لمشاكل ومعوقات إنجاز هذه المشروعات حسب الجدول الزمني، من خلال إعداد تقرير متابعة شهري لمتابعة المشروعات، يتم عرضه على الوزير المختص لمحاولة المقصرين في التنفيذ، وتذليل أي معوقات تحسد من تنفيذ المشروع، هذا بخلاف إعداد تقرير متابعة ربع سنوي يعرض على مجلس الوزراء، وللعرض على مجلس الأمة المقرر.

هل هناك نشاط تخطيط حقيقي في الكويت، أم أن الخطط مجرد تجميع لمشاريع تخطط لها الوزارات والجهات المختلفة في الدولة من دون رؤية جامعة؟ بتعبير آخر، من الذي يحدد المشاريع المطلوبة، هل هو المجلس الأعلى للتخطيط أم كل جهة على حدة؟

● تتبثق كل الأهداف الاستراتيجية والخطط من رؤية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، لتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي جاذب للاستثمار. فمن خلال هذه الرؤية تمت صياغة الأهداف الاستراتيجية الخمسة، والتي انبثقت منها الأهداف النوعية للخطة الإنمائية الثانية (2015/2016 - 2019/2020) والتي بلغت نحو 74 هدفا نوعيا. كما ارتكزت على تحقيق الأهداف والغايات على 342 سياسة التي يعتمدها بداية المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية قبل تقديم الجهات مشاريعها وتقوم الأمانة بربط المشاريع بالأهداف ثم ترجمتها إلى 533 مشروعا تنمويا. أما في الخطة السنوية الثانية 2016/2017 فيبلغ عدد المشاريع 309 مشاريع وانتهجت الخطة الإنمائية أسلوب التخطيط التشاري الذي أقره المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، والذي يعتمد على تبنى مجموعة من الأهداف والسياسات العامة والمستهدفات الكمية في مجالات التنمية المختلفة التي تسعى الخطة لتحقيقها خلال السنوات الـ 5 المقبلة، وتم تحديدها بالتعاون بين

سهلناها عليك ..

99

بالإضافة إلى :
• 3 سنوات أو 60,000 كلم خدمة وصيانة مجانية :
- ضمانات الصدمات
- ضمانات المحرك والتدعيم
- ضمانات الفسادات
- ضمانات البطارية

بالعناية مع معطم البنوك والشركات التنموية

إلى أبعد مدى | ford.com.kw

محمد محمد الوزان وشركاه
ثقة... جودة... أمان
الشويخ / الأحمدى 1 828 828 | @fordalwazan

الخطط ليست أحلاما على الورق

قالت الوزيرة هند الصباح إن الخطط ليست أحلاما على ورق، بل قابلة للتنفيذ حيث يأتي رفع مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من 24.8% خلال سنة الأساس 2013/2014 إلى 34% خلال الخطة الإنمائية الثانية (2015/2016 - 2019/2020) كنتيجة لتعبئة موارد الاستثمار في هذا القطاع وتفعيل حزمة من السياسات ذات الأهمية البالغة في الخطة التنموية وليس من باب الطموح المبالغ فيه والذي يصعب تحقيقه. وتعتبر ريادة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي عن سعي المخطط التي هيئة الظروف والبيئة المواتية والآليات المحفزة ليمارس هذا القطاع دوره المرتقب. ويتطلب ذلك تنوع هيكل الملكية في الأنشطة الاقتصادية بتقليص هيمنة القطاع العام تدريجيا وزيادة مساهمة القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية. وكذلك تأكيد أهمية الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص ومنها تخصيص كركن أساسي من استراتيجية الحكومة لدعم مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. إضافة إلى توفير احتياجات القطاع الخاص من الأراضي اللازمة للقيام بأنشطته، وتطوير الأطر التشريعية التجارية والاقتصادية وتشريعات العمل في القطاع الأهلي. كما يستدعي حصر وإزالة جميع المعوقات الإدارية والتنظيمية في بيئة الأعمال وتسهيل وتبسيط إجراءات الاستثمار أمام القطاع الخاص واستكمال مشروعات البنية الإدارية والتنظيمية في بيئة الأعمال وتسهيل وتبسيط إجراءات الاستثمار أمام القطاع الخاص واستكمال مشروعات البنية التحتية الأساسية مع تحقيق التكامل والتنسيق فيما بينها، بما يضمن سهولة استخدامها من جانب المستثمرين وإتاحة فرص تطوير أو إقامة بعض مشروعات البنية التحتية للقطاع الخاص ودعم المشروعات والأعمال الصغيرة والمتوسطة والعمل على تحقيق التنوع في أنشطتها وتكاملها مع المشروعات الاستراتيجية، بما يرفع درجة التشابك القطاعي. فضلا عن توفير جميع أشكال الدعم اللازمة لها سواء التسويقية أو الإدارية أو الإجرائية أو التمويلية وتهيئة البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة والاستفادة من خبرات وتقنيات الشركات العالمية بالمشاركة المباشرة مع الشركات المحلية وبما يعزز القدرة التنافسية للدولة.